بكين وطوكيو تتفقان على تطبيع العلاقات:

ارتياح ياباني لنتائج لقاء جاكرتا.. وإجراءات صينية للتهدئة ووقف التظاهرات

■ طوكيو/(وكالات)

رحب نوبوتاكا ماتشيمورا وزير الخارجية الياباني أمس الاحد بالمحادثات التي عقدت في جاكرتا السبت بين الرئيس الصيني هو جين تاو ورئيس الوزراء الياباني جونيتشيرو كويزومي ولكنه حذر بكين من السماح بمزيد من المظاهرات المعادية لليابان.

وتفادى ماتشيمورا ايضا الرد على سؤال بشان ماذا كان كويزومي سيزور من جديد نصب ياسوكوني بطوكيو الذي تعتبره الصين رمزا للماضي الاستعماري الصيني.

وجاءت تصريحاته بعد يوم واحد من اتفاق البلدين على اصلاح العلاقات خلال المحادثات التي جرت في جاكرتا على هامش اجتماع القمة الافرواسيوي. وقال ماتشيمورا في حديث تلفزيوني "ان تأكيد زعيمي البلدين اهمية العلاقات الصينية اليابانية له معنى كبير ليس للبلدين فحسب وانما لاسيا والعالم ايضا".

وقال الرئيس الصيني امس الأول انه يريد تحسين العلاقات مع اليابان ولكنه ابلغ ايضا كويزومي بان طوكيو تحتاج الى تامل ماضيها إبان الحرب.

واشار ماتشيمورا عندما سئل عما اذا كان كويزومي قد يتخلى عن زياراته السنوية لنصب ياسوكوني الى ان الزعيم الياباني شرح مرارا ان هدف هذه الزيارات هو تكريم من قتلوا في الحرب والصلاة من اجل السلام.

وقال ماتشيمورا "رئيس الوزراء قال مرارا انه سيتخذ قرارا ملائما بعد اخذ كل العوامل في الاعتبار.ومن ثم فكل ما استطيع ان اقوله انه سيتخذ قرارا ملائما".

واضاف انه لا يعتقد ان من الملائم التركيز على مسالة واحدة فقط تتعلق بما اذا كان كويزومي سيواصل زيارة النصب وان من المهم ان توضع في الاعتبار اسهامات اليابان على مدى ٦٠ عاما بعد الحرب للمنطقة وللعالم.

وصرح هو عقب المحادثات بان هناك حاجة الى حل الخلافات بين الجارتين الاسيويتين من خلال الحوار واضاف أن على اليابان الوفاء بالتزاماتها بعدم تاييد استقلال تايوان.

واكد ماتشيمورا ان اليابان ملتزمة بسياستها "صين واحدة" واضاف "لم نقل مطلقا اننا سنساند استقلال تايوان" مشيرا الى ان السماح للمزيد من التظاهرات المناهضة لليابان ليس من مصلحة الصين. واعترى الفتور العلاقات بين البلدين بشكل ملحوظ بعد تولي كويزومي السلطة في عام ٢٠٠١ وبدء زياراته السنوية لنصب ياسوكوني الذي يكرم اشخاصا ادينوا كمجرمي حرب الى جانب قتلى اليابان في الحرب العالمية الثانية، ولم يزر كويزومي النصب بعد هذا العام .

وتدهورت العلاقات بين البلدين الى اسوأ مستوى لها منذ تطبيع العلاقات بينهما في عام ١٩٧٢م مما يعرض للخطر علاقات اقتصادية تبلغ التجارة السنوية فيها ٢١٢ مليار دولار.

وشهدت الصين مظاهرات عنيفة مناهضة لليابان بسبب كتب مدرسية يقول منتقدون انها تغض الطرف عن تاريخ اليابان خلال الحرب العالمية الثانية.

وعارض المحتجون ايضا محاولة اليابان الحصول على مقعد دائم في مجلس الامن الدولي.

واعرب كويزومي يوم الجمعة عن "ندمه العميق" وقدم "اعتذارا صادقا" عما ارتكبته اليابان من اخطاء خلال الحرب في اسيا في كلمة القاها امام اجتماع القمة الافرواسيوي.

وشنت الصين حملة لتهدئة الاعصاب الاسبوع الماضي.وارسلت دبلوماسيين مخضرمين لالقاء محاضرات بشان مزايا وتاريخ العلاقات الصينية اليابانية امام اعضاء الحزب الشيوعي والمسؤولين بالاضافة الى طلاب الجامعات الذين تم حثهم على التركيز على دراستهم.

وحذرت الشرطة ايضا من ان من سيشارك في احتجاجات غير مرخصة سيعاقب.

قطع العلاقات العسكرية الفنزويلية الأمريكية ليس حادثا عرضيا

■ كاراكاس /شينخوا/

قطعت فنزويلا علاقاتها العسكرية المستمرة منذ ٣٥ عاما مع الولايات المتحدة في نهاية الاسبوع وامرت اربعة عسكريين امريكيين بمغادرة قواعدها العسكرية.وهذا الامر ليس مفاجئا لكلا الجانبين بعد التوتر المتزايد بينهما منذ تولي الرئيس الفنزويلي هوغو تشافيز مقاليد الحكم قبل ست سنوات. ففي اغسطس عام ٢٠٠١ اغلقت الحكومة الفنزويلية "الغاضبة من انتقادات وجهتها البعثة العسكرية الامريكية في كاراكاس لوزارة الدفاع الفنزويلية المكتب العسكري الامريكي بعد ان ظل مفتوحا لخمسين عاما.

وفي تطور اخر اغلقت كاراكاس في مايو العام الماضي مكتب الارتباط العسكري الامريكي في قاعدة عسكرية فنزويلية ،وظلت الخلافات تتفاقم بين البلدين منذ ان تولى تشافيز السلطة في فنزويلا. ويعارض تشافيز صراحة الايديولوجيات "الرأسمالية" و"الحرية الجديدة" للولايات المتحدة ويعارض كذلك سعي واشنطن لاقامة منطقة تجارة حرة بين الامريكيتين.

في الوقت نفسه تعتقد واشنطن ان العلاقات الوثيقة التي بنتها كاراكاس مع دول مثل كوبا وايران وليبيا تشكل تهديدا لامنها بينما ردت كاراكاس على ذلك بالقول ان واشنطن لا تمتلك الحق في التدخل بسياساتها الخارجية.

وفي أبريل عام ٢٠٠٢ وقع انقلاب عسكري استهدف الضغط على تشافيز لتقديم استقالته. واكد تشافيز الذي اعاد سيطرته على الامور بعد يومين فقط من الانقلاب انه يمتلك الادلة الكافية على ضلوع الولايات المتحدة بهذا الانقلاب.

ويتهم تشافيز واشنطن بانها تقدم الدعم لمعارضيه منذ توليه مهامه وتواصل التامر لاغتياله.

ومما زاد الطين بلة ان كاراكاس اعلنت في فبراير الماضي ان اجهزتها الاستخبارية اكتشفت ادلة على ضلوع الولايات المتحدة في مؤامرة لاغتيال تشافيز ،الامر الذي دفع الحكومة الفنزويلية التي باتت تخشى في ظل هذه الاوضاع من غزو امريكي الى تكثيف الجهود لتعزيز قواتها المسلحة.

من جانبها انتقدت الولايات المتحدة في العديد من المناسبات شراء فنزويلا لـ١٠٠ الف بندقية هجومية و٣٠ مروحية عسكرية من روسيا وقوارب دورية خفيفة وطائرة نقل عسكرية من اسبانيا مشيرة إلى أن المليشيات المناهضة للحكومة قد تستولي على هذه الأسلحة مما يشكل تهديدا للأمن الاقليمي.

وفي ١٣ ابريل من العام الذكري السنوية الثالثة للمحاولة الفاشلة للاطاحة به أقام تشافيز مراسم احتفال بتشكيل قوة مهام احتياطية قائلا: انها شكلت لمواجهة عدوان أمريكي محتمل.

وكانت الحكومة الفنزويلية تفكر منذ وقت طويل في تشكيل هذه القوة التي يتوقع انها ستضم نحو مليوني جندي وتكون مستعدة للتعبئة والانضمام للقوات المسلحة النظامية في اي نزاع محتمل مع الولايات المتحدة.

وقال تشافيز إنه لا ينوي خوض معركة مع الولايات المتحدة لكن اذا قررت واشنطن شن حرب فإنه واثق من انتصار بلاده.

ورغم كافة الخلافات والنزاعات الشفوية بين الطرفين لا يرغب كلاهما في قطع العلاقات الثنائية وعلى العكس من ذلك يكرر مسؤولون كبار من الطرفين الاعراب عن آمالهم في اجراء محادثات ودية لاصلاح علاقاتهما. وفي معرض التعبير عن الاسف ازاء قيام فنزويلا بطرد موظفيها العسكريين أعلنت الحكومة الأمريكية أنها تأمل في الحفاظ على "العلاقات الودية التاريخية" بين القوات المسلحة للبلدين.

ولم تتأثر التجارة بين البلدين أيضا حيث تصدر فنزويلا يوميا ما يقرب من ١,٥ مليون برميل من النفط إلى الولايات المتحدة اي ١٥ في المائة من اجمالي الواردات الامريكية من النفط مما يجعلها رابع أكبر مصدر للنفط للولايات المتحدة.

وبصفتها أهم مستهلك للنفط الفنزويلي تشتري الولايات المتحدة ٦٠ في المائة من النفط المنتج في هذا البلد. وتستورد فنزويلا معظم المنتجات الصناعية وذات التكنولوجيا العالية من الولايات المتحدة كما تاتي معظم استثماراتها وتكنولوجياتها من الولايات المتحدة ،ويرى المحللون أنه رغم حتمية نشوب حرب كلامية بين الطرفين لكن ايا من الطرفين لن يرغب في جعل النزاعات السياسية تؤثر على العلاقات الاقتصادية او يلجا بشكل متسرع إلى قطع العلاقات الدبلوماسية.

أزمة الحرب على العراق تطارد بلير والمحافظون يحشدون لمحاسبته

■ لندن/كونا..

صعد زعيم حزب المحافظين البريطاني المعارض مايكل هاورد أمس من حدة هجومه على رئيس الوزراء توني بلير ودعا الناخبين الى استغلال الانتخابات العامة والمقررة في الخامس من مايو المقبل لمحاسبة بلير على ما وصفه بـ"الكذب" وقال هاورد في تصريح للقناة الأولى من هيئة الاذاعة البريطانية (بي بي سي) ان رئيس الوزراء "كذب من أجل الفوز بالسلطة وكذب من اجل ادخال البلاد في الحرب على العراق.. الآن امام الناس فرصة نهائية لاصدار الحكم على شخصية بلير".

وقال: ان بلير لم يكشف حتى الآن عن الحقيقة بشأن الحرب على العراق "ويتعين على الناس ان يبعثوا من خلال الانتخابات برسالة الى بلير مفادها باننا مللنا من عدم الوفاء بوعوده ومللنا كذبه علينا للفوز بالانتخابات وكذلك كذبه من اجل ادخال البلاد في الحرب.. انها الفرصة النهائية امام الشعب البريطاني ليواصل هذه الرسالة ومحاسبة بلير على ذلك واتخاذ موقف ازاء هذه القضايا".

من جانب آخر اصر هاورد على استمرار حزبه في التركيز في حملته الانتخابية بشكل كبير على قضية الهجرة واللجوء السياسي بغض النظر عن نتائج استطلاعات الرأي التي نشرت في لندن أمس كشفت بان الغالبية العظمى للناخبين لا ترى لهذه القضية اهمية تذكر مقارنة مع قضايا محلية أخرى.

حيث اظهرت نتائج استطلاعين جديدين للرأي العام البريطاني استمرار تقدم حزب العمال الحاكم على غريمه حزب المحافظين وذلك مع اقتراب موعد الانتخابات العامة.

وبحسب الاستطلاع الذي نشرته أمس صحيفة صنداي تيليغراف مع بدء الاحزاب السياسية الشق الثاني من حملتها الانتخابية فقد حقق حزب العمال تقدما على المحافظين بواقع ست نقاط بحصوله على نسبة تأييد بلغت ٣٩٪ فيما حصل المحافظون على ٣٣٪ اما الحزب الليبرالي الديمقراطي فقد حصل على ٢١٪.

وسجل كلا الحزبين (العمال والمحافظين) في الاستطلاع الذي اجري في الفترة ما بين ٢٠ -٢٢ الشهر الجاري وشمل ١٥٢٤ بالغا نسبا اقل بواقع عشر نقاط مقارنة بما ناله في استطلاع اجري الاسبوع الماضي حيث حصل العمال على ٤٠٪ والمحافظون ٣٠٪.

وفي استطلاع آخر نشرته (صنداي تايمز) نال حزب العمال ٣٧٪ فيما نال حزب المحافظين ٣٣٪ اما الحزب الليبرالي الديمقراطي فنال ٢٣٪.

وعكست نتائج استطلاع صحيفة (صنداي تيليغراف) مؤشرات جيدة واخرى سيئة لزعيم حزب المحافظين مايكل هاورد لاسيما ما يتعلق بموقفه من قضية الهجرة والمهاجرين والتي ركز عليها بشكل كبير في حملة الحزب الانتخابية.

وفي هذا الاطار فقد اعرب ٥١٪ من اولئك الذين شملهم الاستطلاع عن اعتقادهم بان المستويات الحالية لحركة الهجرة الى بريطانيا تضع العلاقات بين المجتمعات والجاليات في البلاد في خطر فيما اجاب ٤١٪ بعكس ذلك.

واعرب في هذا الاطار عدد من اعضاء حزب المحافظين عن قلقهم ازاء الاستراتيجية التي يتبعها الحزب في حملته الانتخابية بالتركيز بشكل مبالغ على قضية الهجرة واللجوء.

من جانب آخر رفض زعيم حزب المحافظين الادعاءات بان دعوته المتكررة للناخبين للتصويت ضد بلير وضد برنامجه الانتخابي يعكس حالة من عدم الثقة لديه للفوز بالانتخابات.

وقال ان "البلاد تسير في الاتجاه الخاطئ واعتقد ان لدينا الاجوبة الصحيحة والبلاد بحاجة لتغيير الاتجاه".

من جانب آخر شككت صحيفة بريطانية واسعة الانتشار في حقيقة موقف المدعي العام البريطاني اللورد غولد سميث في فتواه القانونية التي قدمها الى الحكومة بشان الحرب على العراق فيما جدد غولد سميث تاكيده على ان مضمون هذه الفتوى يؤكد شرعية هذه الحرب.

وقالت صحيفة (ميل اون صنداي) في عددها الصادر امس انها حصلت على تقرير سري يتالف من ١٣ صفحة كان المدعي العام قد قدمه للحكومة ويتضمن ستة أسباب تجعل من الحرب على العراق غير شرعية.

واوضحت ان اللورد غولد سميث كان يرى في تقريره ان الامم المتحدة- وليس الولايات المتحدة وبريطانيا- هي الجهة المختصة الوحيدة بتقرير ما اذا كان الرئيس العراقي السابق صدام حسين قد ارتكب انتهاكا ماديا لقرارات مجلس الامن المتعلقة بالكشف عن برنامج اسلحة الدمار الشامل.

وقالت: ان المدعي العام حذر ايضا في التقرير من ان الامم المتحدة لم تقدم تخويلا باستخدام "كل السبل اللازمة" بما فيها اللجوء الى القوة العسكرية لتطبيق قراراتها ضد صدام حسين.